جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات اسلامية معاصرة / العدد 39 / آذار 2024

تعدّد المعنى النحوي في أكثر من علامة إعرابية في حاشية الطيبيّ على تفسير الكشّاف للزمخشري

The multiplicity of grammatical meaning in more than one syntactic sign In Tibi's Hashia on interpretation of Al-Zamakhshari

هاشم علي كريم حسين الصفار
Hashim Ali Kareem Hussein Al-Saffar
مديرية تربية كربلاء المقدسة
Directorate of Education of Holy Karbala

أ.م.د. رافد ناجي وادي الجليحاوي
Asst. Prof. Dr. Rafid Naji Wadi
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
University Of Karbala / College of Education for Humanities

الكلمات المفتاحية: التعدّد، المعنى النحوي، الاحتمال، حاشية الطيبي، الكشاف.

Keywords: plurality, grammatical meaning, possibility, hashia of Tibi, Al kashaf.

الملخص

لا يخفى ما لتعدّد وجوه الإعراب من أثر في المعنى، فالمعنى أصل، والإعراب فرعه، ولا يتأتى ذلك التعدّد إلا بتقليبنا لوجوه النصّ، وفهمه من زوايا متعددة من شأنها توسيع دائرة المعنى، ثم اختيار أفضل الوجوه وأقربها وأظهرها، وتعدّد دلالة الإعراب في أكثر من علامة إعرابية باب واسع في العربية، لا ينفكّ عن فروع التعدّد في سائر أبواب النحو الأخر، المتأتية من تعدّد الأوجه الإعرابية، وما يحتمله كلّ وجه من معنى جديد، مما يعني أنّه قد تكون للنصّ الواحد وجوه عدة، فمن هنا جاء هذا البحث الموسوم بـ(تعدّد المعنى النحوي في أكثر من علامة إعرابية في حاشية الطيبيّ على تفسير الكشّاف للزمخشري)؛ للوصول إلى المعنى الأقرب لفهم النصّ، ذلك المعنى الذي يتواشج مع دلالة السياق، وتناسب الآيات الكريمة تناسبًا لا يتجزأ؛ ففي هذا البحث كان المحور هو تعدّد الوجوه النحوية، وترجيح الأظهر منها، وتوجيه المعنى النحوي الذي أرادته الآية الكريمة، في دراسة حاشية الطيبي الموسومة بـ(فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) على تفسير الكشّاف للزمخشري؛ دراسة المعنى المتحصّل من التعدّد الوظيفي للكلمة داخل الجملة، والحالات الإعرابية التي توصّل إليها النحويون والمفسّرون، والمعاني المترتبة على كلّ حالة، وما أخذ به البحث منها، أو عارض غيرها باتحاد عوامل عدة، يؤخذ بها لهذا الترجيح أو ذاك.

Abstract

It is not hidden that the multiplicity of aspects of syntax has an impact on the meaning, for the meaning is the origin, and the syntax is its branch, and this multiplicity is not achieved except by turning the faces of the text, and understanding it from multiple angles by expanding the circle of meaning, Then the selection of the best, closest, and most prominent faces, and the multiplicity of the inflection in more than one diacritical sign is a broad chapter in Arabic, which does not cease from the branches of pluralism in all the other chapters of grammar. derived from the multiplicity of syntactic aspects, and the potential of each aspect of a new meaning, which means that a single text may have several faces, hence this research titled (multiple grammatical meanings in more than one syntactic sign in Al-Tibi's hashia to Al-Kashshaf's interpretation of Zamakhshari); In order to reach the meaning closest to understanding the text, that meaning that is consistent with the significance of the context, and the relevance of the noble verses in an integral proportion; In this research, the axis was the multiplicity of grammatical faces, preferring the most apparent of them, and directing the grammatical meaning wanted by the noble verse, In the study of Al-Tibi's footnote, which is titled (Futuh al-Ghayb fi Kashf al-Mask al-Shab) on al-Kashshaf's interpretation of al-Zamakhshari; Studying the meaning obtained from the multifunctionality of the word within the sentence, and the syntax cases reached by grammarians and commentators, The meanings of each case, and what the research took from it, or opposed others with the union of several factors, is taken for this or that preference.

المقدِّمة

الحمد لله على تعدّد مننه وإحسانه، وتمام نعمه وآلائه، والصلاة والسلام على حبيبه وأشرف الوجود من خلقه أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فلا يخفى ما لتعدّد وجوه الإعراب من أثر في المعنى، فالمعنى أصل، والإعراب فرعه، ولا يتأتى ذلك التعدّد إلا بتقليبنا لوجوه النصّ، وفهمه من زوايا متعددة من شأنها توسيع دائرة المعنى، ثم اختيار أفضل الوجوه وأقربها وأظهرها، وتعدّد دلالة الإعراب في أكثر من علامة إعرابية باب واسع في العربية، لا ينفكّ عن فروع التعدّد في سائر أبواب النحو الأخر، المتأتية من تعدّد الأوجه الإعرابية، وما يحتمله كلّ وجه من معنى جديد، مما يعني أنّه قد تكون للنصّ الواحد وجوه عدة، فمن هنا جاء هذا البحث الموسوم بـ(تعدّد المعنى النحوي في أكثر من علامة إعرابية في حاشية الطيبيّ على تفسير الكشّاف للزمخشري)؛ للوصول إلى المعنى الأقرب لفهم النصّ القرآني، ذلك المعنى الذي يتواشج مع دلالة السياق، وتناسب الآيات الكريمة تناسبًا لا يتجزأ؛ فكان المحور هو تعدّد الوجوه النحوية، وترجيح الأظهر منها، وتوجيه المعنى النحوي الذي أرادته الآية الكريمة، عبر دراسة حاشية الطيبي الموسومة بـ(فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) على تفسير الكشّاف للزمخشري؛ واستنباط المعنى المتحصّل من التعدّد الوظيفي للكلمة داخل الجملة، والحالات الإعرابية التي توصّل إليها النحويون والمفسّرون، والمعاني المترتبة على كلّ حالة، وما أخذ به البحث منها، أو عارض غيرها باتحاد عوامل عدة، يؤخذ بها لهذا الترجيح أو ذاك.

وقد حاولنا في هذا البحث تضييق دائرة التعدّد النحوي، وتلك الوجوه النحوية التي تعمل على ضبابية المعنى، ومن ثمّ الوقوف على المعاني الأقرب بتحليل القرائن النحوية، وموافقة السياق والمقام، على نحو لا يبعدنا كثيرًا عن أصول الصنعة النحوية، كما لا يذهب بنا إلى تقدير وتكلّف خارج نطاق المتعارف في كتب النحويين، والمفسّرين، وإنما هي محاولة توافقية لفهم يستحسنه العقل، وترتضيه الأدلة؛ أملًا في إضافة شيء ذي قيمة إلى المجال العلمي بدراسة التعدّد النحوي، والوقوف على نسق منطقي في معالجتها، معتمدًا على التحليل في معالجة تعدد المعنى النحوي في حاشية الطيبي، وشرح ما ورد فيها من احتمالات نحوية بالإيجاز والتسلسل المنطقي للآراء.

وقُسّمَ البحث إلى ثماني فقرات، منها: **تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والبدل. وتعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والبدل رفعًا أو نصبًا والمفعول به، وتعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والمفعول به والبدل المجرور وغير ذلك.** لتعالج تعدّد المعنى النحوي في أكثر من علامة إعرابية في ضوء المسائل التي لم تختصّ بالرفع والنصب والجرّ، وما يحتمل أكثر من حالة أو علامة إعرابية، سبقها تمهيد ضمّ: التعريف بالطيبي، وحاشيته، والمعنى النحوي، والتعدّد النحوي، وأسباب التعدّد النحوي، ومقدمة، وألحقت هذه الفقرات بخاتمة، وفيها

استعراض لأهمّ نتائج البحث، وضمّ البحث مصادر ومراجع متنوعة، منها: كتب النحو، والتفسير، وعلوم القرآن، واللغة، وغير ذلك.

التمهيد:

أولًا: التعريف بالطّيبي:

اسمه: الإمام الحسين بن عبدالله بن محمد، شرف الدين الطيبي، وقد صرّح هو نفسه بذلك عقِبَ فراغه من تفسير سورة الناس، إذ قال: «تمّت السورة بقول العبد الفقير إلى عفو ربّه سبحانه الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبيّ»، وقد نُشِر أولُ كتاب للطّيبيّ سنة 1971م، يحمل اسمه بهذه الصورة[1]، وحُقّقَ كتابه (التبيان) للطيبي سنة 1977م[2]، وعليه اسمه بهذا الشكل[3]. واشتُهر الطيبي بلقب (شرف الدين) كما تذكرُ مصادر ترجمته جميعها. وقد خلع عليه بعض من ترجم له ألقابًا هي صفات له، مثل: الإمام الهمام[4]، والعلّامة[5]، والحافظ[6]، والفاضل المحدّث المفسّر[7]، وشارح الكشّاف[8]، وغير ذلك كثير[9]. والطيبي من علماء التفسير والحديث والبيان، ويعدّ أحد أعلام عصره علمًا وعملًا[10]. وولادته يكتنفها الغموضُ التامّ، ولكن لمّا كانت وفاة الطيبي سنة 743هـ، باتّفاق كلّ من ترجموا له، ولمّا ذُكر أنّه قد ضعُف بصره في أخريات حياته، مما يوحي ببلوغه سنّ الشيخوخة، فإنّه يمكن تخمين ولادته في أحد عقود النصف الثاني من القرن السابع الهجري[11]. ويُنسب الطيبي إلى الطِّيب، وقيل: هو من أهل تبريز، وقد ذكر طاش كبرى زاده من أنه (طِيبِيُّ الأصل)[12]، وما ذكره ابن خلدون من أنه من أهل توريز من عراق العجم[13]. وقد ذكر ابن حجر أن الطيبي «كان يشتغل في التفسير من بكرة إلى الظهر، ومن ثَمّ إلى العصر لإسماع البخاري، إلى أن كان يومُ مات، فإنه فرغ من وظيفة التفسير، وتوجّه إلى مجلس الحديث، فدخل مسجدًا عند بيته، فصلّى النافلة قاعدًا، وجلس ينتظر الإقامة للفريضة، فقضَى نحبه متوجهًا إلى القبلة، وذلك يوم الثلاثاء ثالث عشري شعبان سنة ثلاث وأربعين وسبع مئة»[14].

ثانيًا: حاشية الطيبي:

أُختيرت هذه الحاشية لقيمتها من محورين: الأول: أهمية تفسير الكشّاف، وعلو مقامه بين التفاسير، وخوض الكثير من المفسّرين والباحثين والدارسين في مسائله واعتمادهم عليه؛ فقد قال عنه الإمام تاج الدين السبكي: «الكشّاف كتابٌ عظيمٌ في بابه، ومُصنّفه إمامٌ في فنّه»[15]، وهذه الأهمية تستدعي على الدوام الكشف عن مكنوناته وكنوزه والخوض فيها. أمّا المحور الآخر، فقيمة حاشية الطيبي على الكشاف؛ فقد قال عنها القاضي الشوكانيّ: «حاشية الطيبي على الكشّاف هي أنفسُ حواشيه على الإطلاق، مع ما فيها من الكلام على الأحاديث في بعض الحالات إذا اقتضى الحالُ ذلك على طريقة المحدِّثين، ممّا يدلّ على ارتفاع طبقته في علمَي المعقول والمنقول»[16]، فضلًا عن كونها نسخة معتبرة محققة تحقيقًا علميًا، ونالت جائزة الشيخ زايد للبحث العلمي، وهو

ما يضعها في مصاف الحواشي ذات الأهمية في كونها لا تُتعب الدارسين في الوصول إلى مقاصدها، بعد امتلاء الهوامش بما ييسر الأمر على الباحثين، ويطيب خاطرهم.

ثالثًا: المعنى النحوي:

المعنى الذي تكتسبه الكلمة من موقعها في الجملة هو ما يسمّى بـ(المعنى النحوي)؛ وذلك بمساعدة مجموعة من القرائن؛ أي: إنّه يمثل وظيفة الكلمة في الجملة: كالفاعلية والمفعولية[17]، وقد أطلق عليه المحدثون (المعنى الوظيفي)[18]، أو (المعنى التركيبي)[19]؛ فهو «معنى تركيبي ناشئٌ من العلاقات بين وحدات التركيب والوظائف التي تؤديها، وترتيب هذه الوحدات داخله، ووقوعها في سياقات مختلفة»[20]، فالمعنى النحوي «سِنخُ معنىً غير الذي تدلُّ عليه الكلمةُ المفردة، بل هو نوعٌ من النسبِ والارتباطات»[21]، وعند العلماء القدامى، لاقى المعنى عناية ملحوظة، فهو عند الجاحظ مرادف للبيان، الذي: «هو الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي»[22]، وعند الرماني هو «قصد يقع البيان عنه باللفظ»[23]، فيأتي المعنى الأظهر من قرائن عدة؛ لأنّ المعنى في الأصل هو الإبانة في القصد، ومهمة الإعراب تكمن في الكشف عن هذا القصد والمعنى النحوي، ثم التعدّد في المعنى ينعكس بالنتيجة على عملية التحليل النحوي[24]، «فكما يمدّ العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعد على تحديده وتمييزه، يمدّ العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه، فبين الجانبين أخذ وعطاء وتبادل تأثيري مستمر»[25]، وهذا ناشئ من الارتباط التاريخي الوثيق بين المعنى والنحو؛ فالرواياتُ التي تُذكَرُ في نشأة النحو، «تؤكِّدُ أنَّ النحوَ نشأَ لصيقًا بالدلالة»[26].

رابعًا: التعدّد النحوي:

التعدّد: مفردة يُراد بها في المعجمات العربية الكثرة؛ أي: كثرة الوجوه النحوية في إعراب المفردة[27]، مع أنّ النحاة القدامى لم يفصلوا في ظاهرة التعدّد؛ فالمتصفّح لكتب النحو، لا يجد فيها بابًا تعرض فيه ظاهرة التعدّد النحوي، ووظيفتها في التركيب، ولكن في الآونة الأخيرة ظهرت دراسات عدة تحمل طابع التعدّد في المعنى أو التوجيه أو الاحتمال النحوي، وكلها تقريبًا تبحث عن الوجوه التي يكشف عنها الإعراب الذي به يُعرف: «الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام»[28]؛ فالعلاقة قوية بين جانب الإعراب وجانب المعنى «إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، ويتجلى الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصحّ معرفة حقيقة المراد»[29]، لذا عمدنا في هذه الدراسة إلى إيضاح الإعراب بحسب ما رأيناه مناسبًا من الآراء والمذاهب، على نحو الإيجاز، وحسب ما يخدم المعنى والمقصد؛ فالإعراب هو الكاشف للمعنى، كما يشير إليه الجرجانيُّ بقوله: «إذ كانَ قد عُلِم أنّ الألفاظَ مغلقةٌ على معانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي

يفتحها وأنّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرج لها»[30]، وهذه المعاني الوظيفية المترتبة من الإعراب، تتَّسمُ بطبيعتها بالتعدُّدِ والاحتمال[31]، ثم محاولة توجيه ذلك التعدّد بالتحليل النحوي، واستعمال ألفاظ التخريج والتقدير والتوجيه والتعليل النحوي والتأويل بمعنى واحد بعدّها وجوهًا متعدّدة لعملة واحدة، وهي حمل اللفظ على ظاهره إن كان مقتصرًا على تغيّر وظيفته النحوية داخل النصّ، وعلى غير ظاهره، إن كان بحاجة إلى تأويل أو تقدير أو توجيه.

خامسا: أسباب التعدّد النحوي:

أسباب التعدّد النحوي كثيرة، ابتداء من الأسباب المتعلقة بالمفردة من جهة دلالتُها المعجمية، وصيغتُها الصرفية، وتعدّد وظائف الأدوات، مرورًا بفقدان العلامة الإعرابية، أو تعدّد الاحتمالات لأكثر من وجه؛ بسبب التشابه في هذه العلامة، ومنها ما يتعلق بوظائف الكلمة, وظاهرة الوصل والوقف التي لها أثر كبير في فهم المعنى، والاختلاف في التركيب، والاختلاف في التقدير، وتعدّد القراءات القرآنية، فقد كانت هي الأخرى «داعيًا من دواعي نشوءِ أوجهٍ نحوية إلى جانب الوجه الظاهر المتبادر إلى الذهن من النصِّ القرآني، فالمفسّرون يحاولون أنْ يحللوا التركيب القرآني بأكثر من وجه، فإذا وردت قراءةٌ معينة في آية تخالفُ دلالة الوجه الظاهر في الآية التمسوا للآية القرآنية وجهًا إعرابيًا قريبًا أو بعيدًا يعودُ بمعنى الآية إلى معنى القراءة سيرًا على أصالة توافق القراءات في المعنى»[32]، وما يجعلنا نجزم بصحة كلّ الشواهد القرآنية التي قالوا عنها بأنها شاذة أو جاءت بحسب قراءة شاذة أو بعيدة أو ضعيفة، أنّ الصنعة النحوية نفسها غير متسالَم عليها، وفيها اختلافات كثيرة بين النحاة أنفسهم حتى داخل التوجّه أو المدرسة الواحدة.

ومن أسباب التعدّد الأخَر التي أخذت حيّزًا من عناية الباحثين، الاختلاف في الحروف في القرآن الكريم، من جهة نوعها ومعناها، وتضمين حرف معنى حرف آخر، ثمّ الخلاف النحوي الذي يعدّ ركيزة أساس من أسباب التعدّد في الاحتمال والتوجيه النحوي؛ من جراء انتصار لمذهب أو قاعدة على حساب أخرى، ثم يأتي التأويل حلًّا لكثير من الشواهد التي لم يسعفها السياق، شريطة عدم العدول عن فهم ظاهر اللفظ إلى التأويل إلا بقرينة تمنع إيراد المعنى على الظاهر، فيكون التأويل إلى معانٍ أُخَر بحسب ذلك الدليل الموجب لهذا الاقتضاء، ولا ننسى الخلاف الفقهي والعقدي الذي كان عاملًا قويًا في إيراد أكثر من وجه للمعنى في الآية الواحدة؛ فقد كان المعنى الحافز الذي دفع المفسرين نحو إيراد الاحتمال، ثم تقليب وجوه التراكيب النحوية؛ للظفر بالدلالة المطلوبة، فتوهُّمُ الدلالة بداية كان عاملًا مهمًا لظهور التعدّد والاحتمال النحوي، لذا ينبغي عند الخوض في استعراض الأوجه المحتملة للنصّ، الاستناد إلى رأي مفسّر أو نحوي، وليس أن يحاول الباحثون أن يُوردوا احتمالًا لم يقُل به أحد بداعي التميّز والتفرّد، إلا إذا كان يحمل منحًى منطقيًّا مبنيًّا على أسس تحليلية واضحة مرتبطة بآية أخرى توافق المقام، أو ربط نحوي مبنيّ على تحليل للصنعة النحوية وتطويعها فلا بأس؛ فالأمر لا يعنى بتصحيح مسار

معين، بقدر اهتمامه بالمحافظة على سياقات نحوية، تواضعَ عليها النحاة، ولا ينبغي الخروج عنها، إلا بما يتوافر من تحليل أو تفسير معتدّ به لذلك الخروج؛ خدمة للمعنى.

ومن الأسباب التي أدّت إلى التعدّد هي تلك المتعلّقة بفهم السياق، والتقارب الدلالي، وكذلك إغفال بعض القرائن السياقية، الذي يؤدي أحيانًا إلى تعدّد في الأوجه الإعرابية، فضلًا عن ذلك الغموض في فهم الفظ ما يقود إلى تعدّد في معاني اللفظ، وينعكس على عملية التحليل النحوي، فإذا كانت اللغة: «تعكس الطبيعة الإنسانية بأنها لا تخضع للأحكام خضوعًا مطلقًا فإنها تعكس تلك الطبيعة بمظهر آخر يمثل الغموض المحيّر الذي لا يخضع لتفسير واحد، فقد لاحظ النحاة أن هناك شواهد لم تخرج على قاعدة ولم يؤثر فيها أمرٌ سياقي، وتبقى فيها بعض القضايا المحيّرة في الفهم التي تقبل غير وجه، مما جعل طبيعة اللغة الإنسانية سببًا في تعدّد أوجه التحليل أحيانًا»[33]، وقد تتضافرُ كلّ هذه الأسباب لإنتاج الاحتمال والمعنى النحوي المترتب عليه[34]؛ فالدلالات القرآنية موجودة، «وعلى القارئ أنْ ينطلق من فضاء النصّ لا أنْ يقتحمَه اقتحامًا، ويفرضَ عليه فهمًا لا يحملُه، فمهمة القارئ استنباط الدلالة لا إنتاجها»[35]، وكذلك نظرة النحويين للكثير من المسائل الواردة في القرآن الكريم، إمّا تأييدًا أو رفضًا لها، فهُم بين محاولة تطويعها للتقعيد النحوي المتوارث، أو تطويع الصنعة النحوية لخدمة المعاني والمقاصد التي أرادها القرآن الكريم، فكان لزامًا وجود الأدوات اللازمة للتبرير والتعليل النحوي، لا أن يُلقى الحبل على غاربه، وهذا من دواعي توسيع المعنى في اللغة العربية، وثرائها؛ قال الجرجاني: «إذا كان بيّنًا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه، حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأنّ ذلك حقّه، وأنه الصواب، إلى فكر وروية، فلا مزية، وإنما تكون المزية، ويجب الفضل اذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهًا آخر»[36]؛ فاللغة العربية لغة ضخمة الألفاظ، جزلة المعاني، وما وُضِعَت القواعد النحوية إلا للحفاظ على اللغة التي هي لغة القرآن الكريم والحديث الشريف وسائر مأثور أمّة العرب من علوم وبلاغة وفصاحة.

أولا– تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والبدل:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى من التعدد، قوله تعالى: **(إِلاَّ مَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحا فَأُولئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ شَيْئا* جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمنُ عِبادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا)** [37]؛ فالوجوه المحتملة في إعراب (جَنَّاتِ عَدْنٍ)، فصّلها الطيبي على النحو الآتي:

الأول: قُرئت (جَنّةُ عَدنٍ) بالرفع على الابتداء، والتقدير: (جنةُ عدنٍ التي وعدَ الرحمنُ عبادَه بالغيب). والخبر: الموصول (التي). والثاني: قُرئت بالرفع خبرًا لمبتدأ محذوف أي (تلك جناتٌ). والثالث: «**جَنَّاتِ عَدْنٍ**» بدل من (الجنة)؛ لما كانت الجنة مشتملةً على جنات عدنٍ أبدلت منها، والتقدير: (فأولئكَ يدخلونَ جناتِ عدنٍ التي وعد الرحمنُ عبادَه بالغيب)[38].

يقول الزّمخشري بصدد تعدّد الإعراب في قوله تعالى: «**جَنَّاتِ عَدْنٍ**» ذاهبًا مع تقوية قصد البدل: «لما كانت الجنة مشتملة على جنات عدن أبدلت منها، كقولك: أبصرت دارك القاعة والعلالي. و«عدن» معرفة علم، بمعنى العدن وهو الإقامة، كما جعلوا. فينة، وسحر، وأمس – فيمن لم يصرفه – أعلامًا لمعاني: الفينة، والسَّحر، والأمس. فجرى مجرى العدن لذلك. أو هو علم لأرض الجنة؛ لكونها مكان إقامة، ولولا ذلك لما ساغ الإبدال؛ لأنّ النكرة لا تُبدل من المعرفة إلا موصوفة، ولما ساغ وصفها بـ(الَّتِي)»[39]، فيكون التقدير عنده: (فأولئك يدخلون جناتِ عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب)، فالزمخشري بنى على المشهور من قراءة النصب، وحكم بذلك الإبدال مسوّغًا ذلك بوصفها بـ(التي)، فضلًا عن كونه مضافًا لـ(عدن)، علمًا لأرض الجنة، وعارضه في ذلك ابن هشام؛ فـ(**عَدْن**) عنده مصدرُ (عدن)، فهو نكرة، والتي في الآية بدل لا نعت[40]، وقد رجّح الطيبي معنى البدلية، وكذلك نقل عن البيضاوي بدلية بعض من كل؛ لاستشهاده بقوله: «أبصرت دارك القاعة والعلالي»؛ لأنّ القاعة والعلالي بعض الدار، قال البيضاوي: «**جَنَّاتِ عَدْنٍ**» بدلٌ من الجنة بدل البعض لاشتمالها عليها»[41]، فـ«**جَنَّاتِ عَدْنٍ**» بدل من (الجنةَ)، وقد وصفت الجنات بـ(التي)؛ مما سوّغ ذلك الإبدال، وهو بدل بعض من كل، وهناك من علماء البلاغة من يرى أنها بدل كل من بعض، يقول الشنقيطي في تفسيره: «مثّل بعض علماء البلاغة بهذه الآية لنوع من أنواع البدل، وهو بدل كل من بعض... ولا يتعيّن عندي في الآية كون البدل بدل كل من بعض، بل يجوز أن يكون بدل الشيء من الشيء؛ لأن الألف واللام في قوله: (**فأولئك يَدْخُلُونَ الجنة**) للجنس، وإذا كان للجنس جازَ أن يُراد بها جميع الجنات»[42]. فتكون الجنة قبالة (جنات عدن) بدل الشيء من الشيء؛ قال أبو حيان: «وإنما استدلّ بالآية على أنّ (عدن) علم؛ لأن المضاف إليها وصف بالتي وهي معرفة، فلو لم تكن جنات مضافة لمعرفة لم تُوصف بالمعرفة ولا يتعين ذلك، إذ يجوز أن تكون (التي) خبر مبتدأ محذوف، أو منصوبًا بإضمار (أعني) أو (أمدح)، أو بدلًا من (**جَنَّاتِ**)، ويبعد أن تكون صفة لقوله (**الجنة**)؛ للفصل بالبدل الذي هو (**جَنَّات**)، والحكم أنه إذا اجتمع النعت والبدل قدّم النعت، وجيء بعده بالبدل»[43]؛ فالأقوى أنَّ الآية بصدد البيان والتوكيد لما قبلها، فجاء البدل مقويًا هذا التوجه؛ فلا مسوّغ لانقطاع المطلب بالاستئناف والابتداء، فضلًا عن عدم حاجتنا إلى تقدير مبتدأ بقراءة الرفع، تقديره: (تلك جناتٌ)، أو (هي جناتٌ)، قال الزمخشري: «وقُرئ: (جناتُ عدن)، و(جَنّةُ عَدنٍ) بالرفع على الابتداء. أي: وعدها وهي غائبة عنهم غير حاضرة. أو هم غائبون عنها لا يشاهدونها. أو بتصديق الغيب والإيمان به»[44]، وقد يكون هذا الرفع جريًا مع ما جاءت به (جنات عدن) في بعض الآيات، فقد وردت مرفوعة في قوله: (**أُولئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ* جَنَّاتُ عَدْنٍ**) [45]؛ أي: بدل من عقبى الدار، وكذلك في قوله: (**وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ* جَنَّاتُ عَدْنٍ**) [46]؛ أي: (ولنعم جناتُ عدن)، على نحو البيان والتوكيد للمبدّل منه، وكقوله: (**أُولئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ**) [47]، وفيه نظر؛ لأنه تارة يأخذنا إلى تأويل قراءات أخر، وتارة لقطع المطلب بحكاية أخرى، كما لا حاجة لجعل الموصول خبرًا للجنات، بعد التسليم باحتمال النصب بإضمار (أعني) أو (أمدح)، أو البدل من (جنات)، كما وثّقه أبو حيان، ومع ضعف احتمالي الابتداء والإخبار على قراءة

الرفع، نذهب مع احتمالية البدل من «الجنة»، وهو ما يتوافق مع السياق بلا خلاف[48]، وهو ما قرره الطيبي، واتفق به مع الزمخشري.

ثانيًا- تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والبدل رفعًا أو نصبًا والمفعول به:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا التعدّد، قوله تعالى: **(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ كَما كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ* أَيَّاما مَعْدُوداتٍ فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضا أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ* شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّناتٍ مِنَ الْهُدى وَالْفُرْقانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كانَ مَرِيضا أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلى ما هَداكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)** [49]، إذ تعدّدت الوجوه النحوية في (شهر رمضان) في قوله تعالى: «**شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّناتٍ مِنَ الْهُدى وَالْفُرْقانِ**» عند الطيبي، بين:

الأول: مبتدأ خبره «الذي أنزل فيه القرآن». والثاني: **(شَهْرُ)** خبر لمحذوف تقديره: (هو) عودًا على (الصيام)، أو (هي)، أو (هنّ) عودًا على (الأيامُ المعدودات)، على نحو: (ذلكم الوقتُ الذي كُتب عليكم الصيامُ فيه)، أو (المكتوبُ شهر رمضان)، أو (المفترضُ عليكم صومُه شهرُ رمضان)، أو (ذلك الشهرُ رمضان). والثالث: بدل من (الصيام) في قوله: «**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ**» بدل كلّ، بتقدير مضاف، أي: (كُتب عليكم الصيامُ صيامُ شهر رمضان)، وإن اعتبرته بدل اشتمال استغنيت عن التقدير. والرابع: وقُرئ بالنصب على: (صوموا شهرَ رمضان). والخامس: النصب على الإبدال من «**أَيَّاما مَعْدُوداتٍ**». والسادس: النصب على أنه مفعول «**وَأَنْ تَصُومُوا**»[50].

وهذه الوجوه الستة فصّلها الزمخشري بلا ترجيح لأحدها، فرفع (شهر رمضان) على قراءة الرفع، على أنه مبتدأ خبره: «**الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ**»، أو على أنه بدل من (الصيام) في قوله: «**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ**»[51] أو على أنه خبر مبتدإٍ محذوفٍ. أمّا على قراءة النصب فهي على: (صوموا شهرَ رمضان)، أو على الإبدال من «**أَيَّاما مَعْدُوداتٍ**»، أو على أنه مفعول «**وَأَنْ تَصُومُوا**»[52]، والأقرب الرفع خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ، تقديره: (هي)، أي: (هي شهر رمضان)، على نحو البيان والتفصيل، وتأويله (الأيامُ المعدودات شهرُ رمضان)، وهو باب واسع في العربية من حذف المسند إليه إذا دلّ عليه ما يفسّره، فالآيات متتابعة السياق، وكذلك مع القول بالنسخ، يكون واردًا تقدير (هو) عودًا على (الصيام)، أو (هي) عودًا على (أياما). أما القول بالبدل من (الصيام) رفعًا، أي: «كُتب عليكم الصيام»، بمعنى (كُتبَ عليكم شهرُ رمضان)[53]، ففيه نظر؛ لأنّ التقدير سيكون حينها: (كُتب عليكم شهرُ رمضان كما كُتب على الذين من قبلكم)، ولم يُعرف الصيام على الذين من قبلنا على أنه تحديدًا في شهر رمضان من عدمه، وكذلك القول بالبدل من «**أَيَّاما مَعْدُوداتٍ**» نصبًا[54]، نفاه الجصاص بأنّ: «**(أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ)**

صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ، ثُمَّ نُسِخَ بِرَمَضَانَ»[55]، وهذا النسخ ينفي احتمال الإبدال من تلك الأيام، واحتمل ابن عاشور أنّ تكون الجملة: «مستأنفة بيانيًا؛ لأن قوله: «**أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ**» يثير سؤال السامع عن تعيين هذه الأيام، ويؤيد ذلك قراءة مجاهد (شهرًا) بالنصب على البدلية من «**أَيَّامًا**»: بدل تفصيل»[56]، وهذا يحيلنا إلى قراءة النصب، وهو قيد نستطيع الاستغناء عنه، زيادة على ذلك عدم إثبات أنّ شهر رمضان هو عينه الصيام الذي كُتب على الذين من قبلنا، وكذلك هو غير الأيام المعدودات المتعلقة بما قبلها، وكذلك ليس المقصود منه النصب بفعل مضمر، بعد أن جوّزوا في العربية «شهر رمضان» بالنصب على تقدير: (صوموا شهر رمضان)[57]، وعدم الجواز هذا لتقدم قوله: «كُتب عليكم»، ونبّه الطيبي على نفي النصب بـ«**وَأَنْ تَصُومُوا**»: «قال رشيد الدين الوطواط[58]: وفي جعل شهر رمضان مفعولَ «**وَأَنْ تَصُومُوا**» نظرٌ؛ لأنّ شهر رمضان حينئذ على تقدير المضاف إليه لـ«**وَأَنْ تَصُومُوا**»، وهما بمنزلة المبتدأ، أي: صومُ شهر رمضان، والخبر: «**خَيْرٌ لَكُمْ**»، وعلى ما قدّره يكون الخبرُ فاصلًا بين أجزاء المبتدأ، وذلك غير سائغ»[59]، وكذلك في جعل شهر رمضان مفعول «**وَأَنْ تَصُومُوا**» يلزم أن لا يكون صوم شهر رمضان واجبًا؛ لأنّ الواجب لا يُقال فيه: «**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**»، وهو كقوله تعالى: «**وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ**»[60] من جهة الترغيب والحث على التصدق، وليس الوجوب؛ فصوم شهر رمضان لا يكون واجبًا إذا كان التقدير: (صوموا خيرٌ لكم)، وهو ما عزاه الطيبي إلى أنّ غايته: «أن يلزم منه الإبهام بين الندب والوجوب، والمبيّن للوجوب، تفصيله: وهو قوله تعالى: «**فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**»، يؤيّده قول الزجّاج: الأمر بالفرض فيه: «**فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ**»[61]، وعن احتمال كونه مبتدأ، قال أبو البقاء: ««شهرُ رمضان» مبتدأ، ثم في الخبر وجهان أحدهما: «الذي أنزل»، والثاني: أنّ «الذي أنزل» صفة، والخبر هو الجملة التي هي قوله «فمن شهِد»، فإن قيل: لو كان خبرًا لم يكن فيه الفاء؛ لأنّ شهر رمضان لا يشبه الشرط. قيل: الفاء على قول الأخفش زائدة، وعلى غيره ليست زائدة، وإنما دخلت؛ لأنك وصفت الشهر بـ(الذي) فدخلت الفاء كما تدخل في خبر نفس الذي، ومثله «**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ**»»[62]؛ أي: كون الجملة الشرطية خبرًا لشهر رمضان، بعد نسخ هذا الكلام لصدر الآية، أو أنّ مقامات التكليف تقتضي التدرج والتهيؤ بدءًا من «كُتب عليكم الصيام» كمفهوم إلهي في تشريعه للأديان السابقة، ثم أنّه أيام معدودات وفيه تفصيل باستثناء من كان مريضًا أو على سفر، ثم تعيينه بـ(شهر رمضان)؛ فالآية بصدد بيان فضائل الشهر من إنزال القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، وليس بصدد الإبدال ممّا تقدّم من المقاصد، نعم، قد تكون على نحو الإيضاح، بعد بيان قصدية التدرج، وذهاب كل آية لتبيان أمر معين، والقول بأنّ قوله (فمن شهد) خبرٌ؛ لما فيه من القطع البيّن عمّا سبقه؛ وكذلك القول بالابتداء خبره الموصول بعده «**الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ**»[63]، نفاه الزجّاج، بعد أن عدّه من المبتدأ المحذوف خبره: «فمن ذلك قوله تعالى: «**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ**»، والتقدير: (فيما يتلى عليكم شهرُ

رمضان)، ويكون قوله: «الذي أنزل فيه القرآن» نعتًا»[64]، لذا يظهر أنّ (شهر رمضان) خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي، أي: (هي شهر رمضان)، على نحو البيان والتعيين، وتأويله (الأيامُ المعدودات شهرُ رمضان)، وصفته «**الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ**»[65]؛ لأنّ السياق اقتضى تفسير تلك (الأيام المعدودات)، وجاء الاستئناف لبيان وجه جديد، والرفع على الاستئناف أجود[66]، أمّا وجوب صومه، فجاء في قوله تعالى: **(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ كَما كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)**، وكذلك في قوله تعالى: «**فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ**». والقول بالخبر لمبتدإٍ محذوفٍ قال به الزمخشري، وإن لم يرجّحه، وكذلك لم يفصّله الطيبي، إلا ما جاء عنه في نقض كونه مفعولًا لـ«وأن تصوموا».

ثالثًا– تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والمفعول به والبدل المجرور:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى من التعدّد، قوله تعالى: **(زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَواتِ مِنَ النِّساءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَناطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعامِ وَالْحَرْثِ ذلِكَ مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ* قُلْ أَ أُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها وَأَزْواجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوانٌ مِنَ اللهِ وَاللهُ بَصِيرٌ بِالْعِبادِ* الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنا إِنَّنا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا وَقِنا عَذابَ النَّارِ)** [67].

وردت في إعراب (جنات) وجوه وقراءات، بيّنها الطيبي، وهي:

الأول: (جناتٌ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: (هي جناتٌ)، أو (هو جناتٌ) عودًا على «بخيرٍ من ذلكم». والثاني: رفع على الابتداء، خبرها (للذين)، والتقدير: (جناتٌ تجري من تحتها الأنهار للذين اتقوا عند ربهم). والثالث: (جناتٍ) بالجرّ، بدل من (بخيرٍ)، والتقدير: (قل أأنبئكم بجناتٍ تجري من تحتها الانهار). والرابع: بقراءة الكسر نصبًا على إضمارِ (أعْنِي)، أو نصبًا على البَدَلِيةِ مِن مَحَل بِخَيرٍ، أي: (أأنبئكم خيرًا من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم جناتٍ)[68].

ودلّنا الزمخشري على وجهين من ذلك التعدّد على نحو رفع (جنات) على تقدير: (هو جنات)، والوجه الآخر من قرأ (جناتٍ) بالجرّ على البدل من (خير): «(ذلك) المذكور **(مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا)**، **(لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ)** كلام مستأنف، فيه دلالة على بيان ما هو (خير من ذلكم)، كما تقول: هل أدلك على رجل عالم؟ عندي رجل صفته كيت وكيت، ويجوز أن يتعلّق اللام بـ(خير)، واختصّ المتقين؛ لأنهم هم المنتفعون به، وترتفع (جنات) على: (هو جنات)، وتنصره قراءة من قرأ: (جناتٍ) بالجرّ على البدل من (خير)»[69]، واحتملَ الطيبي هذا الوجه أيضًا؛ أي: وجه الرفع على (هو جناتٌ): «وهو نحو قوله تعالى: «**أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ**»»[70]، والأظهر وجه الابتداء؛ فالاستئناف صار مع (للذين) بعد أن تمّ الكلام في قوله (بخير من ذلكم)، قيل ما هو؟

قال: للذين اتقوا جنات، وقُدّم الخبر للتأكيد والتخصيص. أما كيف تنصر قراءة من قرأ (جناتٍ) بالجرّ على البدل[71]: «لأنّ (جناتٍ) حينئذ بيان لـ(خير)، كما أنّ قوله: (هو جناتٌ): تفسير له، قال أبو البقاء: «هو: صفة لـ(خير)، و(**خَالِدِينَ**): حال مقدرة من ضمير (**اتَّقَوْا**)، والعامل الاستقرار، أو من الهاء في (**تَحْتِهَا**)»[72]، والقول بالخبر على تقدير: (هو جنات) احتمال ضعيف؛ لأنه استئناف يضعف الإخبار بالجملة؛ فهو يستدعي تعلّق اللام بـ(ذلكم)، وهو يعني أن التزيين في الآية السابقة هو (للذين اتقوا) وليس (للناس)، فأكّد بقوله: «بخير من ذلكم للذين اتقوا». وقوله «للناس» في الآية السابقة مانعة من هذا الاحتمال، كأنه قيل: «زين للذين اتقوا»، فأجاب: (**قُلْ أَ أُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا**)، وكأنهم معلمون بأن مقدار القصد والكلام حولهم، قال البيضاوي: (**لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها**) استئناف لبيان ما هو خير، ويجوز أن يتعلّق اللام بـ(خير)، ويرتفع (جنات) على ما (هو جنات)، ويؤيده قراءة من جرّها بدلًا من (خَيْر)»[73]، فقوله: ويرتفع (جنات) على ما (هو جنات)، أي: كأنه قيل: ما هو ذلك الخير؟ فقيل: (هو جناتٌ). أما القول بالبدل من «بخير» نصبًا على المحل، كأنّه قال: (أأنبئكم خيرًا من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم جناتٍ)، قال ابن سيده: «وجوّز في قراءة يعقوب أن يكون: جناتٍ، منصوبًا على إضمار: (أعني)، ومنصوبًا على البدل على موضع بخير؛ لأنه نصب»[74]، وهو تقدير لا فائدة منه؛ لأنه سيكون «للذين اتقوا...»، حشوًا أو لغوًا، بينما هو خلاف ذلك؛ فهي جملة تكمل معنى الاستفهام، وتركه يحيل الجملة إلى مجرد الإخبار (أَ أُنَبِّئُكُمْ جَنَّات)، فأين هي المفاضلة على آية التزيين في الآية السابقة، فإن قلتَ: لِمَ لا يكون بدلًا من (بخير) على نية تكرار الخافض، أي: (أَ أُنَبِّئُكُمْ بجَنَّات)؟ قلتُ: هو احتمال لا يختلف عن سابقه، وليس فيه فائدة متحصلة من هذا الإخبار، فنذهب مع احتمال الرفع في كون (جنات) مبتدأ مؤخرًا خبره (للذين) قُدّم للتأكيد والتخصيص بأن الذين اتقوا هم من لهم جنات تجري من تحتها الانهار؛ لأنه يظهرُ من سياق الآية أنّ (من ذلكم) متعلّقة بقوله تعالى: «**ذلِكَ مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا**»[75]، بعد أن عدّد مواضع ذلك المتاع من حبّ الشهوات، ثم الاستئناف بقوله تعالى: «**لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ**»، مما يرجّح كون (جناتٌ) مبتدأ خبره (للذين)، وإن لم يدعمه الطيبي، مع العلم أن فهم المعنى النحوي ضمن سياق الآية خير من تقدير ما ليس فيها، فلا فائدة متحصّلة من تقدير: (هي جناتٌ)، أو (هو جناتٌ)، و(هو) يعود على الخير، لذا يكون الأقرب تعيين الخبر المقدم في (للذين)؛ اهتمامًا منه سبحانه بالمتقين؛ لأنّهم عبدوه لا طمعًا في جنة، ولا خوفًا من نار، بل رأوه سبحانه أهلًا للعبادة فعبدوه، وهذا المعنى يتضح بشكل جليّ لو قلنا: (جناتٌ... للذين اتقوا)؛ لأنّ الأهمية للتقوى، فجرى هذا التقديم، قال الزجّاج: «فأما ما ذهب إليه أبو إسحاق في قوله تعالى: «**لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا**» من أنه يجوز أن يرتفع «**جَنَّاتٌ**» بإضمار مبتدأ على تقدير: (ذلك جناتٌ تجري من تحتها الأنهار)، فحذف المبتدأ، فباطل أن يبقى قوله «**خَالِدِينَ فِيهَا**» لا ناصب له ولا عامل يعمل فيه، وإنما يرتفع (جناتٌ) بالظرف، على قول الأخفش، فيكون «خالدين» حالًا من المجرور باللام، وإن رفعته بالابتداء وجعلت في الظرف ضميرًا كان الحال عنه»[76]، فلا

حاجة لتقدير المبتدأ؛ فنذهبُ إلى أن: «قوله (جناتٌ) ابتداء، و(للذين) الخبر، واللام متعلّقة بالخبر المحذوف الذي قامت اللام مقامه بمنزلة قولك: لله الحمد»[77]، فوجه الابتداء وجه حسن؛ فالاستئناف صار مع (للذين) بعد أن تمّ الكلام في قوله (بخير من ذلكم)، قيل: ما هو؟ قال: (للذين اتقوا جناتٌ)، وقُدّمَ الخبر؛ للتأكيد والتخصيص.

رابعًا– تعدّد المعنى النحوي بين الابتداء والعطف:

جاء هذا التعدّد في حاشية الطيبي في قوله تعالى: **(وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّماءَ الدُّنْيا بِمَصابِيحَ وَجَعَلْناها رُجُوما لِلشَّياطِينِ وَأَعْتَدْنا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ * وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)** [78]؛ إذ أورد النحويون وجهين لـ(عَذَابُ)، من قوله تعالى: **(وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)**، هما

الأول: بالرفع على الابتداء، والخبر (للذين)، و(الواو) للاستئناف، أي: (وعذابُ جهنمَ للذين كفروا). والثاني: قُرئ بالنصب عطفًا على «**عَذَابَ السَّعِيرِ**»، و(الواو) للعطف، أي: (وأعتدنا للشياطين عذابَ السعيرِ وأعتدنا للذين كفروا عذابَ جهنم)[79].

يقول الزمخشري: «وقُرئ: «عذابَ جهنم» بالنصب عطفًا على «**عَذَابَ السَّعِيرِ**»»[80]، ولا يتعين ذلك، فالأحسن ترجيح الابتداء، أمّا قراءة النصب عطفًا على «**عَذَابَ السَّعِيرِ**»، والمدار هو العذاب الشامل للشياطين والكافرين، ذهبَ إليه الزجّاجُ؛ بعد أنّ عدّ العامل فيهما واحدًا، وهو قوله: (أعتدنا)؛ وهو ما يجعل الآية في مقام التهويل والوعيد،؛ لما في عامل الإعداد لذلك العذاب من تأثير نفسي ومعنوي في قلوب الكافرين، قال الزجّاج: «والنصب يكون عطفًا على قوله: «وأعتدنا لهم عذابَ السعير»، «وللذين كفروا بربّهم عذابَ جهنّم» أي: (وأعتدنا للذين كفروا بربّهم عذابَ جهنّم)»[81]، وفيه نظر؛ لأنّ قراءة الرفع المشهورة تعضدُ الاستئناف في (وللذين)، بعد انتهاء المطلب في إعداد عذاب السعير للشياطين، وانتقال الحال إلى الذين كفروا، وما أُعدّ لهم من عذابِ جهنّم وبئس المصير، والتقدير: (أعتدنا لهم عذابَ السّعير، بينما الذينَ كفروا بربّهم لهم عذابُ جهنّم)؛ فالأقرب الرفع على الابتداء، خبره الموصول المتقدّم، ويكون أكثر تأكيدًا، وما يترتب عليه من وعيد، فالاستئناف يعطي زيادة في التوكيد، وتفصيل عذاب كل فرقة على حدة، فالجملة هنا على الاستئناف، وخبرها (الذين كفروا)، فعلى هذا يكون المعنى (بأن لهم عذابًا مختصًا بهم يختلف عن غيرهم)؛ فطبقة السعير تختلف عن طبقة جهنم؛ فجهنم هي الطبقة السُفلى من النار، وهي أشدّ طبقات النار حرارة، وهي بؤرة الغضب الإلهي المتضمنة العذاب الجسدي والروحي، ويفهم من مجموع الآيات القرآنية المتعلقة بجهنم بأنها النواة المعبّأة بالنيران اللاهبة التي قال عنها الإمام أمير المؤمنين(عليه السلام) «**سَجَّرَهَا جَبَّارُهَا لِغَضَبِهِ**»[82]، فجهنم بهذا المعنى لفظ يدلّ على العموم، والسعير يدلّ على الجزء من هذا العموم، وأمّا الذين كفروا، فقد يكون كفرهم بمراتب، فأعطي لهم الوصف العام دون تحديد، لذا يكون الترجيح للابتداء[83]، وخبره «**لِلَّذِينَ كَفَرُوا**»، وبلا تكلّف تقدير لا يخدم السياق، ولم يرجّحه الطيبي.

خامسًا– تعدّد المعنى النحوي بين الخبر والعطف رفعًا وجرّا والمفعول المطلق والمفعول لأجله:

جاء هذا المعنى في قوله تعالى: **(كِتابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرى لِلْمُؤْمِنِينَ)**[84]؛ إذ تحتمل (ذكرى) الحالات الثلاث:

أولا: الرفع خبر لمبتدأٍ محذوف؛ أي: (وهو ذكرى). والثاني: الرفع عطفًا على **(كتاب)**؛ أي: (كتابٌ وذكرى للمؤمنين أنزل إليك). والثالث: النصب على المفعول المطلق بإضمار الفعل، كأنه قيل: (لتنذر به وتذكّر تذكيرًا). والرابع: النصب مفعولًا لأجله؛ أي: (لتنذر به لأجل الذكرى للمؤمنين). والخامس: الجرّ عطفًا على محل **(أن تنذر)**؛ أي: (للإنذار وللذكرى)[85].

قال الزمخشري: «فإن قلت: فما محل «ذكرى»؟ قلت: يحتمل الحركات الثلاث. النصبَ بإضمار فعلها، كأنه قيل: لتنذر به وتذكّر تذكيرًا؛ لأن «الذكرى» اسم بمعنى التذكير، والرفعَ عطفًا على (كتاب)، أو بأنّه خبر مبتدأٍ محذوف. والجرَّ للعطف على محل «أن تنذر»، أي: للإنذار وللذكرى»[86]؛ والأظهر الرفع خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: (وهو ذكرى للمؤمنين)، أمّا النصب على المصدر فهو بإضمار فعلها، كأنه قيل: (لتنذر به وتذكّر تذكيرًا)، قال الفراء: «والنصب يُراد به: (لتنذر وتذّكرَ به المؤمنين)»[87]، ويرى ابن عاشور جواز: «أن يكون العطف عطف جملة، ويكون (ذكرى) مصدرًا بدلًا من فعله، والتّقدير: (وذَكِّرْ ذكرى للمؤمنين)، فيكون في محلّ نصب»[88]، وفيه نظر؛ لالتباسه بالنصب مفعولًا لأجله؛ قال ابن سيده: «النصب على موضع (لتنذر)؛ لأنّ موضعه نصب، فيكون إذ ذاك معطوفًا على المعنى، كما عطفت الحال على موضع المجرور في قوله: «**وَإِذا مَسَّ الإِنْسانَ الضُّرُّ دَعانا لِجَنْبِهِ أَوْ قاعِدًا أَوْ قائِمًا**»[89]، ويكون مفعولًا من أجله، وكما تقول: جئتك للإحسان وشوقًا إليك»[90]، ونظيره قوله تعالى: «**فَاسْتَجَبْنا لَهُ فَكَشَفْنا ما بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآتَيْناهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وَذِكْرى لِلْعابِدِينَ**»[91]، وعقّب الطيبي على قوله: (النصب بإضمار فعلها): «روي عن المصنّف أنه قال: «لم أزعم معطوفًا على محل (لتنذر)؛ لأنّ المفعول له يجب أن يكون فاعله وفاعل الفعل المعلّل واحدًا حتى يجوز حذف اللام منه»»[92]، أمّا العطف جرّا على محل (أن تنذر)، فتقديره: (للإنذار والذكرى) أو (للإنذار والتذكير)، ويكون قوله «فَلا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ» اعتراضية، فعطف المصدر على الفعل؛ أي: (كِتابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ لِتُنْذِرَ بِهِ وَتذكّر المُؤْمِنِينَ)، بالخفض على معنى «لتنذر»[93]، وفيه نظر؛ لأنه لا يجوز: «أن يُحمل الجرّ على التأويل، كما لا يجوز مررتُ به وزيد»[94]، وقد يكون بالرفع عطفًا على (كتاب)، قال الفراء: ««**وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ**» إن شئت رفعتها على الردّ على الكتاب؛ كأنك قلتَ: (كتاب حقّ وذكرى للمؤمنين)»[95]، وفيه نظر؛ لدخول كلام كثير بينهما، كالنهي والتعليل، لذا جوّزوا الرفعَ بأنّه خبر مبتدأٍ محذوف؛ أي: (هو ذكرى)، وجاءت الاسمية دلالة الدوام والاستمرارية؛ فهو ذكرى ليس في عصر صدر الإسلام فحسب، بل هو ذكرى وتذكير وعظة وموعظة لكل

العصور، قال تعالى: «**وَكُلا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْباءِ الرُّسُلِ ما نُثَبِّتُ بِهِ فُؤادَكَ وَجاءَكَ فِي هذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرى لِلْمُؤْمِنِينَ**»[96]، وعقّب الطيبي على قوله: (أو بأنه خبر مبتدأ محذوف): «قال الزجّاج: «التقدير: (هو ذكرى للمؤمنين)، كقولك: (هو ذكرٌ للمؤمنين)»[97]، فإذا قلتَ: ما الفرق بينه إذا كان عطفًا على (كتاب)، وبينه إذا كان خبرَ مبتدأ محذوف؟ أجاب الطيبي بأنّ: «المعنى على الأول: هو جامع بين كونه كتابًا، وكونه ذكرى للمؤمنين أُنذِر به، وعلى الثاني: عطف جملةٍ على جملة، أي: هو كتاب منزل من عند الله؛ لإنذار الكافرين، وهو ذكرى للمؤمنين، وبشارة لهم، فيكون كلّ من الوصفين مستقلين بنفسهما، والتركيبان مستبدين برأسهما. وهذا يؤيّد الوجه الثاني في تفسير الحرج[98]، فيكون من إرادة التبليغ والتحدي، فتكون الآية على وزان قوله تعالى: «**فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ**» إلى قوله: «**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ولَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ**» إلى قوله: «**وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا**»»[99]، لذا يكون الأقرب الرفع خبرًا لمبتدأ، والتقدير: (وهو ذكرى للمؤمنين)، وهو ما رجّحه الطيبي.

سادسًا- تعدّد المعنى النحوي بين النصب على المصدر والبناء على الفعل الماضي:

هذا التعدّد ورد في قوله تعالى: (**إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعا وَعْدَ اللهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذابٌ أَلِيمٌ بِما كانُوا يَكْفُرُون**) [100]؛ إذا قالوا في إعراب المصدر (وَعْدَ) وجهين:

الأول: نصب على المصدر، وهو مؤكّد لقوله: «**إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ**»، والتقدير: (إليه مرجعكم وَعَدَ وَعْدَ الله حقًا). والثاني: (وَعَدَ اللهُ)، بقراءتها على لفظ الفعل، أي: (وَعَدَ الله حقًا)[101].

يقول الزمخشري: ««**وَعْدَ اللَّهِ**» مصدر مؤكّد لقوله: «**إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ**»، و(حَقًّا) مصدر مؤكّد لقوله: «**وَعْدَ اللَّهِ**». وقُرئ: (وَعَدَ اللهُ)، على لفظ الفعل»[102]، وعلّق الطيبي على قراءة من قرأ (أنّه يبدأُ الخلق) بالفتح: «يجوز أن يكون منصوبًا بفعل مقدّرٍ ناصبٍ له، أي: (وعَدَ اللهُ وعدًا بدءَ الخلق)»[103]، والأحسن أن يكون (**وَعْد**) مصدرية لتأكيد سياق سابق؛ أي: إنَّ هناك جملة مُقدّرة تدلّ على ما سبق من القول بتقدير: (ذلك الذي وعدنا أو قلنا به هو وعد الله حقا) على نحو التوكيد لما قلناه، والقول بقراءته على لفظ الفعل الماضي فيه قيد التأويل والتكلّف، فضلًا على إضمار مفعول به لـ(وعدَ)؛ أي: «وعدَ اللهُ أنّه يرجعكم إليه جميعا»، قال ابن جني: «ولا يجوز أن يكون (أنّه) منصوبة الموضع بنفس (وعد)؛ لأنه قد وصف بقوله: (حقًا)، والصفة إذا جرت على موصوفها أذنت بتمامه وانقضاء أجزائه، فهي من صلته، فكيف يوصف قبل تمامه؟»[104]، لذا يكون الأظهر النصب على المصدرية؛ لما فيه من التأكيد، قال الطبري: «فأخرج (وعد الله) مُصدَّرًا من قوله: «**إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ**»؛ لأنه فيه معنى (الوعد)، ومعناه: (يعدكم الله أن يحييكم بعد مماتكم وعدًا حقًّا)، فلذلك نصب «**وَعْدَ اللهِ حَقًّا**»»[105]، فيكون قوله «**إليه مرجعكم جميعًا**» نتيجة تقدمت على العلة والسبب؛ لأنّ تعليل هذا الرجوع هو بقوله «**إِنَّهُ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ**

يُعِيدُهُ»، وهذا التقديم للمعلول على العلة هو للتأكيد والتخصيص «أشير به إلى حجتين من الحجج المستعملة في القرآن لإثبات المعاد: أما قوله: «**إِنَّهُ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ**» فلأنّ الجاري من سنة الله سبحانه أنه يفيض الوجود على ما يخلقه من شيء، ويمدّه من رحمته بما تتم له به الخلقة فيوجد ويعيش ويتنعم برحمة منه تعالى ما دام موجودًا حتى ينتهي إلى أجل معدود»[106]، وما أكّده بعدها بمصدر (وعد الله) المتعلق به، ثم تعليل ذلك الرجوع إليه سبحانه، وارتباط وعد الله بما قبلها أكثر نفعًا من تعلّقها بما بعدها، ولا سيما مع قراءة الكسر (إنّه يبدأُ الخلق)؛ بدلالة عدم استقامة النظم على تقدير: (إنّه يبدأ الخلق وعدًا من الله حقًّا إليه مرجعكم جميعًا)، قال تعالى: **(وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها أَبَدا وَعْدَ اللهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلا)** [107]، ومثله في قوله تعالى: **(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ* خالِدِينَ فِيها وَعْدَ اللهِ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)** [108]، فـ(وعد) مصدرية لتأكيد سياق سابق؛ أي: إنَّ هناك جملة مُقدّرة تدلّ على ما سبق من القول بتقدير: (ذلك الذي وعدنا أو قلنا به هو وعد الله حقًا) على نحو التوكيد لما قلناه، وأشار الزمخشري لهذا الترجيح، ولم يقرّره الطيبي، بل احتمل قراءة الفعل الماضي (وعدَ)، وفيه تكلّف وبُعد عن الفائدة المتحصّلة من إرادة المصدرية والتأكيد لرجوعنا إليه سبحانه وتعالى.

سابعًا– تعدّد المعنى النحوي في محل الجملة الاسمية بين الاستئناف رفعًا والصفة نصبًا وجرّا وتوجيه الموصوف:

هذا المعنى من التعدّد ورد في قوله تعالى: **(وَكَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثاثا وَرِءْيا)** [109]؛ إذ جعلوا في قوله «**هُمْ أَحْسَنُ**» بين كونه:

أولا: مبتدأ وخبر على الاستئناف. ثانيًا: مبتدأ وخبر والجملة صفة (كم) نصبًا. ثالثا: مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب صفة (قرن) على المعنى، تقديره: (وَكم أَهلَكنا قبلهم قَرْنا هُمْ أَحْسَنُ أَثاثا) بنزع الخافض. رابعًا: مبتدأ وخبر والجملة في محل جرّ صفة (قرن) تقديره: (من قرنٍ قومٍ صفتُهم حسنُ الأثاث والوجاهة)[110].

قال الزمخشري: «(كَمْ) مفعول (**أَهْلَكْنا**)، و(**مِنْ**) تبيين لإبهامها، أي: (كثيرًا من القرون أهلكنا). وكلّ أهل عصر قرن لمن بعدهم؛ لأنهم يتقدّمونهم. و«**هُمْ أَحْسَنُ**» في محل النصب صفة لـ«كم». ألا ترى أنك لو تركت (هُمْ)؛ لم يكن لك بدّ من نصب (أَحْسَنُ) على الوصفية؟»[111]؛ وعقّب الطيبي على قوله: (لم يكن لك بدٌّ من نصب (أَحْسَنُ) على الوصفية): «معناه: أن قولهم: «**هُمْ أَحْسَنُ**» يجب إجراؤه على الوصف دون الاستئناف؛ إذ لو جيء مفردًا لم يكن بُدٌّ من نصبه على الوصف. قال أبو البقاء: «**هُمْ أَحْسَنُ**» صفةُ (كم)»[112]، وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ (كم) الاستفهامية أو الخبرية لا تُوْصَفُ ولا يُوْصَفُ بها[113]، فالقول بأنها صفة لـ(كم) لا يُؤخذ به، وكذلك الاستئناف؛ بدلالة الضمير (هم)؛ فالجملة متعلّقة بـ(قرن) على نحو الصفة، والاستئناف يقطع المعنى ولا

يحقق فائدة، فالتقدير: (قد أهلكنا قبلهم قرونًا هم أحسن)، فجيء بـ(قرن) بلفظ المفرد والمقصود الجمع (قرونًا)، وهي كناية عن الأمم السالفة المُهلَكة، و«**هُمْ أَحْسَنُ**» في محل نصب صفة «قرن»؛ لأنّ (مِنْ) تبيين لإبهامها؛ أي: (كثيرًا من القرون أهلكنا)، و(قرن): مجرور لفظًا منصوب محلًا، فالوصف لتلك القرون وليس لـ(كم) الخبرية، فهي لا تُوصف، قال أبو حيان: ««**هُمْ أَحْسَنُ**» في موضع الصفة لقرن، وجُمع؛ لأنّ القرن هو مشتمل على أفراد كثيرة فرُوعي معناه، ولو أفرد الضمير على اللفظ لكان عربيًا، فصار كلفظ جميع، قال: «**وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ**»[114]، وقال: «**أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ**»[115]، فوصفه بالجمع وبالمفرد»[116]، وقال الخراط: «(كم) خبرية مفعول مقدّم، الجار «**مِنْ قَرْنٍ**» متعلق بصفة لـ«كَمْ»، وجملة «**هُمْ أَحْسَنُ**» نعت لـ«**قرن**»، وجُمِع الضمير؛ حملًا على معناه»[117]، فالآية بصدد تبيان هلاك الأقوام السابقة الذين كانوا أشدّ قوة وآثارًا من قريش والمشركين، فكان سياق الآيات السابقة مع هذه الآية بحاجة لوصف تلك القرون بأنهم كانوا أحسن متاعًا ومالًا وجاهًا ومنظرًا، وامتلكوا من الهيبة والملك الدنيوي، لكن عاقبتهم الهلاك والسخط الإلهي، فالترجيح يذهب بجعل جملة «**هُمْ أَحْسَنُ**» صفة لـ«**قرن**»، وهو المشتمل على أفراد كثيرة فروعي معناه وكل أهل عصر قرنٌ لمن بعدهم؛ لأنهم يتقدمونهم وهو مجاز مرسل ذكر الوقت وأراد الأقوام التي عاصرته، ولم يقُل به الطيبي.

ثامنًا- تعدّد المعنى النحوي في محل الجملة الاسمية بين الرفع على الاستئناف خبرًا لـ(إنّ) والنصب على الحال:

وُجد هذا المعنى من التعدّد في قوله تعالى: «**إِنَّ الَّذِينَ يُبايِعُونَكَ إِنَّما يُبايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّما يَنْكُثُ عَلى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفى بِما عاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرا عَظِيما**»[118]؛ إذ قالوا في توجيه دلالة قوله تعالى: «**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**»، إنها:

أولًا: مبتدأ وخبر، والجملة مستأنفة. وثانيًا: الجملة في محل رفع خبر ثانٍ لـ(إنّ)، بعد خبرها الأول: «**إِنَّما يُبايِعُونَ اللهَ**». وثالثا: جملة حال من ضمير الفاعل في «**يُبايِعُونَ**»؛ أي: (مبايعةً كائنةً يد الله فوق أيديهم)[119].

قال الزّمخشري: «لما قال: «**إِنَّما يُبايِعُونَ اللهَ**» أكّده تأكيدًا على طريقة التخييل، فقال: «**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**»، يريد: أن يد رسول الله التي تعلو أيدي المبايعين: هي يد الله، والله تعالى منزّه عن الجوارح وعن صفات الأجسام، وإنما المعنى: تقرير أن عقدَ الميثاق مع الرسول كعقده مع الله، من غير تفاوت بينهما، كقوله: «**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطاعَ اللَّهَ**»[120]، والمراد: بيعة الرضوان»[121]، وعقّب الطيبي على قوله: (أكّده تأكيدًا على طريقة التخييل): «يعني: لما رُوعيت المشاكلة بين قوله: «**إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ**» وبين قوله: «**إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ**»، بُنيَ عليها قوله: «**يَدُ اللَّهِ**» على سبيل الاستعارة التخييلية؛ تتميمًا لمعنى المُشاكلة، وهو كالترشيح للاستعارة، أي: إذا كان الله مُبايعًا، ولا بد للمُبايع – كما تُعُورِف واشتهر – من الصفقة باليد، فتُتخيّل اليد لتأكيد معنى المشاكلة، وإلا فجلَّ جنابُه الأقدسُ عن الجارحة. هذا هو المراد من قول صاحب (المفتاح): وأمّا حُسن الاستعارة التخييلية:

فأن تكون تابعة للكناية، ثم إذا انضمّ إليها المُشاكلة كانت أحسن وأحسن»[122]، والأحسن أن تكون الجملة حالًا من ضمير الفاعل في «**يُبايعون**»، وترجيح الحال أولى، والتقدير: (مبايعةً كائنةً يد الله فوق أيديهم)، والمعنى عند الآلوسي بأنّ «**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**» استئناف مؤكّد لما قبله؛ لأنه عبارة عن المبايعة[123]، قال الطباطبائي: «تنزيل بيعته(صلى الله عليه وآله وسلم) منزلة بيعته تعالى بدعوى أنها هي، فما يواجهونه(صلى الله عليه وآله وسلم) به من بذل الطاعة لا يواجهون به إلا الله سبحانه؛ لأن طاعته طاعة الله، ثم قرره زيادة تقرير وتأكيد بقوله: «**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**» حيث جعل يده(صلى الله عليه وآله وسلم) يد الله، كما جعل رميه(صلى الله عليه وآله وسلم) رمي نفسه في قوله: «**وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللهَ رَمى**»»[124]، ثمّ قرروا أنّ الجملة في محل رفع خبر ثانٍ لـ(إنّ)، بعد خبرها الأول: «**إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ**»[125]، وهذا الاحتمال لا يخدم المعنى المراد من إيصال فكرة أنّ من يبايع النبيّ محمدًا(صلى الله عليه وآله وسلم)، هو في الحقيقة يبايعه ويدُ الله فوق يده، وهي فكرة من فائدتين؛ الأولى: إن البيعة هي لله في الحقيقة، وهو إقرار بالإيمان بالله وملائكته وكتبه وأنبيائه، والفكرة الأخرى هي إن «**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**» من باب التسديد والعناية الإلهية لهذه الأمة التي لازمت الرسولَ(صلى الله عليه وآله وسلم) وأيّدته ونصرته في جميع مواطن دعوته المباركة، وعلى الرغم من القول بالتأكيد، فإنه لا ينفي عنها الحالية، لذا يكون الأقرب لدينا معنى الحال من ضمير الفاعل في «**يُبايِعُونَ**»، فإن قلتَ: فيه نظر؛ لأن: «في جواز ذلك مع كونها اسمية غير مقترنة بالواو كلام»[126]، قلتُ: إنّ جملة «**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**»: «مقرّرة لمضمون جملة «**إِنَّ الَّذِينَ يُبايِعُونَكَ إِنَّما يُبايِعُونَ اللهَ**» المفيدة أن بيعتهم النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) في الظاهر، هي بيعة منهم لله في الواقع، فقررته جملة «**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**» وأكّدته، ولذلك جُرّدت عن حرف العطف»[127]، لذا يكون القول بالحال به فائدة أكثر من مجرد الإخبار بـ(أنّ الذين يبايعونك يد الله فوق أيديهم)، بل الخبر وقع في قوله: «**إِنَّما يُبايِعُونَ اللهَ**» على سبيل الحصر، ثمّ الحاجة لبيان الحال من ضمير الفاعل في «**يُبايِعُونَكَ**»؛ أي: هم في حال البيعة «**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**»؛ أي: نصرته ونعمته وقوته[128]، فالجملة حال من ضمير الفاعل في «**يُبايِعُونَ**»، وترجيح الحال أولى، والتقدير: (مبايعةً كائنةً يد الله فوق أيديهم)[129]، وهو ما استعرضه الطيبي من قول أبي البقاء، وإن لم يجزم به.

الخاتمة

في نهاية البحث، لابدّ من وقفة نبيّن فيها أهمّ النتائج:

1- إنّ تعدّد الوجوه النحويّة في آيات القرآن الكريم يرجع إلى صلاحية الموقع الإعرابي أو التركيب لأكثر من وظيفة إعرابية، فضلًا عن سائر الأسباب الأخرى من اختلاف عقدي، واختلاف النحاة، وتعدّد القراءات، وكذا ما يتعلّق بأسباب النزول، وترتيب الآيات، وما يتعلّق ذلك من الفهم العام لسياق الآيات، ولا سيما ما له علاقة بمسائل التعدّد النحوي في أكثر من علامة أو حالة إعرابية.

2- لم يُلحظ انتصار الطيبي في آرائه لإحدى المدرستين البصرية أو الكوفية، بل كان يميل تارة إلى قول بصري، وتارة أخرى إلى قول كوفي، ولم يصطبغ بذلك بأيّ صبغة نحوية محددة، سوى ما حاول به الوصول لحقيقة منطقية لأحد الآراء.

3- الانتصار للقراءات القرآنية في ترجيح الاحتمالات النحوية التي عرضها الطيبي كان قليلًا، وإن كانت تعدّ من سبل الترجيح المهمة حين يتوقف عليها الحسم، ولا سيما المشهورة منها، بعد ضعف الاستدلال بسائر أدوات الترجيح المحتملة.

4- من متبنّيات الطيبي أنّه لا يصرّح برأيه كثيرًا، ولا يحسم الوجه الأقرب للتعدّد حسمًا قاطعًا، تاركًا ذلك الحسم للباحثين في أن يدلوا بدلوهم فيها، بما يتوفر لديهم من أدوات التحليل النحوي والدلالي والسياقي والمنطقي، وهذا ما لمسناه في الكثير من المواضع.

5- شمل البحث آراء جملة من النحويين والمفسّرين؛ توضيحًا وتحليلًا لما ورد في حاشية الطيبي من تعدّد في المعنى النحوي، في مقاربة للوصول للمعنى الأقرب للنصّ ومقاصده.

الهوامش:

(1) هو: كتاب الخلاصة في أصول الحديث، أصدرته رئاسة ديوان الأوقاف في العراق، بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، يُنظر: فتوح الغيب: 111/1.

(2) كان موضوع رسالة دكتوراه تقدّم بها الباحث عبد الستار زموط إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة، يُنظر: فتوح الغيب: 111/1.

(3) يُنظر: فتوح الغيب: الجزء الثالث، القسم الثاني، الورقة (202)، 16/ 657، والنسخة الأزهرية من المخطوط، ورقة رقم 338.

(4) يُنظر: طبقات الشافعية للسبكي: 10: 76.

(5) يُنظر: كشف الظنون: 1/ 341.

(6) يُنظر: هدية العارفين، للبغدادي: 1/ 285.

(7) يُنظر: الكُنى والألقاب: ص416.

(8) يُنظر: شذرات الذهب، لابن العماد: 6/ 137.

(9) يُنظر: فتوح الغيب: 1/ 111-112.

(10) يُنظر ترجمته في: فتوح الغيب (مقدمة المحقق) : 1/ 108-130، والدرر الكامنة لابن حجر: 2/ 156، وبغية الوعاة للسيوطي: 1/ 522، وطبقات المفسّرين، للداوودي: 1/ 143، وكشف الظنون، لحاجي خليفة: 2/ 1477، والأعلام، للزركلي: 2/ 280، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة: 4/ 53، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: 5/ 217.

(11) يُنظر: فتوح الغيب (مقدمة المحقق) : 1/ 109.

(12) يُنظر: مفتاح السعادة ومصباح الزيادة: 2/ 101.

(13) يُنظر: تاريخ ابن خلدون: 2/ 789.

([14]) الدرر الكامنة: 2/ 156-157، ويُنظر: فتوح الغيب: 1/ 129.

([15]) معيد النعم ومبيد النقم، تاج الدين سبكي: 80، ويُنظر: التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي: 1/ 311.

([16]) البدر الطالع: 1/ 229-230، ويُنظر: فتوح الغيب: 1/ 154.

([17]) يُنظر: التعدد الإعرابي، مفهومه وأسبابه، حسن عبيد المعموري، وكرار إبراهيم عيسى، 214، (بحث) .

([18]) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، 183.

([19]) يُنظر: دراسات نحوية وفلسفية ودلالية، د. مازن الوعر، 56.

([20]) الدلالة والتقعيد النحوي، دراسة في كتاب سيبويه، د. محمد سالم صالح، 11.

([21]) محاضرات في أصول الفقه، د. عبد الجبار الرفاعي، 160.

([22]) البيان والتبيين: 1/ 75.

([23]) الحدود في النحو، 42.

([24]) يُنظر: الخصائص لابن جني: 1/ 36، وتعدّد المعنى النحوي الوظيفي، آلاء محمد، ص33 (رسالة ماجستير) .

([25]) النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص113.

([26]) ينظر: علم الدلالة التطبيقي، د. هادي نهر: 103.

([27]) يُنظر: التعدد الإعرابي، مفهومه وأسبابه، 213.

([28]) الصاحبي، ابن فارس، ص76، ويُنظر: الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، د. عبد القادر مرعي الخليل. (بحث) .

([29]) دراسة الطبري للمعنى من تفسيره، محمد المالكي، ص328.

([30]) دلائل الإعجاز: 28.

([31]) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها، 165.

([32]) دواعي احتماليّةِ الدَّلالةِ النحويَّة في القرآنِ الكريمِ، شعلان عبد علي سلطان، 215، (أطروحة دكتوراه) .

([33]) أسباب التعدّد في التحليل النحوي، د. محمود حسن الجاسم، ص94.

([34]) يُنظر: تعدّد المعنى النحوي الوظيفي: ص19-22.

([35]) البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الخوئي، المقدمة: 19.

([36]) دلائل الإعجاز، 28.

([37]) سورة مريم: 60-61.

([38]) يُنظر: فتوح الغيب: 10/ 52-53.

([39]) الكشّاف: 16/ 641، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده، 7/ 277، ومفاتيح الغيب: 21/ 237، وفتوح الغيب: 10/ 52-53، والبحر المحيط: 6/ 190.

([40]) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 583.

([41]) فتوح الغيب: 10/ 53، ويُنظر: أنوار التنزيل: 4/ 14.

([42]) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 4/ 418.

([43]) البحر المحيط: 6/ 190.

([44]) الكشّاف: 16/ 641، ويُنظر: فتوح الغيب: 10/ 53، والتبيان في تفسير القرآن: 7/ 137، وروح المعاني: 16/ 111.

([45]) سورة الرعد: 22 – 23.

([46]) سورة النحل: 30–31.

([47]) سورة الكهف: آية: 31.

([48]) المجتبى من مشكل إعراب القرآن: 2/ 676.

([49]) سورة البقرة: 183–185.

([50]) يُنظر: وفتوح الغيب: 3/ 236–237.

([51]) سورة البقرة: 183.

([52]) يُنظر: الكشّاف: 2/ 113، وإعراب القرآن، للنحّاس، 80–81، والتبيان في تفسير القرآن: 2/ 121، وفتوح الغيب: 3/ 236، وقوله: «وأن تصوموا» من سورة البقرة: 184، أي: (وأن تصوموا شهرَ رمضان خيرٌ لكم) .

([53]) يُنظر: جامع البيان: 3/ 188، والتبيان في تفسير القرآن: 2/ 121.

([54]) يُنظر: التبيان في تفسير القرآن: 2/ 121.

([55]) أحكام القرآن: 226/1.

([56]) التحرير والتنوير: 2/ 169.

([57]) يُنظر: التبيان في تفسير القرآن: 2/ 121.

([58]) محمد بن محمد بن عبد الجليل البلخي (ت 573 هـ)، صاحبُ كتاب (أبكار الأفكار في الرسائل والأشعار)، و(عمدة البلغاوي)، وغير ذلك. يُنظر: كشف الظنون: 1/ 4.

([59]) فتوح الغيب: 3/ 236–237.

([60]) سورة البقرة: 280.

([61]) فتوح الغيب: 3/ 237، ويُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 1: 253.

([62]) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 117، ويُنظر: إعراب القرآن، للزجّاج: 2/ 743، وروح المعاني: 2/ 59، والتحرير والتنوير: 2/ 169، والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: 1/ 371، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 1/ 236، والآية من سورة الجمعة: 8، وتمامها قوله تعالى: «**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلى عالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**». والشاهد: اقتران خبر (إنّ) بالفاء، بعد وصف الموت بـ(الذي) .

(63) يُنظر: مفاتيح الغيب: 5/ 90، وأنوار التنزيل: 1/ 124، وروح المعاني: 2/ 59، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: 1/ 66.

(64) إعراب القرآن: 2/ 743.

(65) يُنظر: معاني القرآن، للأخفش: 1/ 171، والوجيز، للواحدي: 1/ 150، والتحرير والتنوير: 2/ 169.

(66) يُنظر: معاني القرآن، للفراء: 1/ 112، والتبيان في تفسير القرآن: 2/ 121.

(67) سورة آل عمران: 14-16.

(68) يُنظر: فتوح الغيب: 4/ 46.

(69) الكشّاف: 3/ 164، ويُنظر: فتوح الغيب: 4/ 46، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 245-246.

(70) يُنظر: فتوح الغيب: 4/ 46، والآية من سورة الحج: 72.

(71) ذكرها أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط: 2/ 417، وعزاها ليعقوب، يُنظر: فتوح الغيب: 4/ 46.

(72) فتوح الغيب: 4/ 46، ويُنظر: التبيان في إعراب القرآن:1/245-246.

(73) أنوار التنزيل: 2/ 8، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: 3/ 17، والتبيان في تفسير القرآن: 2/ 413، والمحرر الوجيز: 1/ 410، ومجمع البيان: 2/ 206، والبحر المحيط: 2/ 417، والدرّ المصون: 3/ 65، وروح المعاني: 3/ 101.

(74) إعراب القرآن: 3/ 17، ويُنظر: البحر المحيط: 2/ 417.

(75) سورة آل عمران: 14.

(76) إعراب القرآن: 1/ 203-204، ويُنظر: جامع البيان: 5/ 269-270.

(77) مشكل إعراب القرآن الكريم: 151، ويُنظر: روح المعاني: 3/ 101، والجدول في إعراب القرآن: 2/ 127.

(78) سورة الملك: 5-6.

(79) يُنظر: فتوح الغيب: 15/ 543.

(80) الكشّاف: 29/ 1125، ويُنظر: فتوح الغيب: 15/ 543.

(81) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 198، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: 8/ 134، ومفاتيح الغيب: 30/ 63، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1232، وفتوح الغيب: 15/ 543، وروح المعاني: 29/ 10.

(82) نهج البلاغة، شرح: الشيخ محمد عبده، خطبة: 221، 2/ 468.

(83) يُنظر: المحرر الوجيز: 5/ 339، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1232، وفتوح الغيب: 15/ 543، والدرّ المصون: 10/ 382.

(84) سورة الأعراف: 2.

(85) يُنظر: فتوح الغيب: 6/ 316.

(86) الكشّاف: 8/ 355، ويُنظر: فتوح الغيب: 6/ 316.

([87]) معاني القرآن: 1/ 370، ويُنظر: جامع البيان: 10/ 56، والكشف والبيان: 4/ 215، وإعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: 5/ 6، وروح المعاني 8/ 77.

([88]) التحرير والتنوير: 8/ 14.

([89]) سورة يونس: 12.

([90]) إعراب القرآن: 5/ 6، والتبيان في تفسير القرآن: 4/ 342، والبحر المحيط: 4/ 268، والدرّ المصون: 5/ 244.

([91]) سورة الأنبياء: 84.

([92]) فتوح الغيب: 6/ 316.

([93]) يُنظر: الكشف والبيان: 4/ 215، وإعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: 5/ 6، والتحرير والتنوير: 8/ 14، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: 1/ 308.

([94]) التبيان في تفسير القرآن: 4/ 343.

([95]) معاني القرآن: 1/ 370، وجامع البيان: 10/ 56، والكشف والبيان: 4/ 215، وإعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: 5/ 6، معالم التنزيل: 455.

([96]) سورة هود: 120.

([97]) فتوح الغيب: 6/ 316، ويُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 316، وإعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: 5/ 6، والتبيان في تفسير القرآن: 4/ 343، والدرّ المصون: 5/ 244.

([98]) أي: المعنى الحقيقي للحرج وهو الضيق في قوله تعالى: «**فَلا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ**».

([99]) فتوح الغيب: 6/ 316–317، والآية من سورة البقرة: 23 – 25.

([100]) سورة يونس: 4.

([101]) يُنظر: فتوح الغيب: 7/ 419.

([102]) الكشّاف: 11/ 465، ويُنظر: فتوح الغيب: 7/ 418–419، والدرّ المصون: 6/ 148.

([103]) فتوح الغيب: 7/ 419.

([104]) المحتسب: 1/ 307، ويُنظر: مجمع البيان: 5/ 118.

([105]) جامع البيان: 12/ 115، ويُنظر: مشكل إعراب القرآن الكريم: 339، ومعالم التنزيل: 594، والدرّ المصون: 6/ 148، والميزان: 10/ 10، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: 2/ 424.

([106]) الميزان: 10/ 10.

([107]) سورة النساء: 122.

([108]) سورة لقمان : 8–9.

([109]) سورة مريم: 74.

([110]) يُنظر: فتوح الغيب: 10/ 83.

([111]) الكشّاف: 16/ 645، ويُنظر: فتوح الغيب: 10/ 83.

([112]) فتوح الغيب: 10/ 83، ويُنظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 879، وأنوار التنزيل: 4/ 17، والبحر المحيط: 6/ 198، والدرّ المصون: 7/ 629-630.

([113]) يُنظر: البحر المحيط: 6/ 198، والدرّ المصون: 7/ 629-630.

([114]) سورة يس: 32.

([115]) سورة القمر: 44.

([116]) البحر المحيط: 6/ 198، ويُنظر: الدرّ المصون: 7/ 630، وروح المعاني: 16/ 126.

([117]) المجتبى من مشكل إعراب القرآن: 2/ 679.

([118]) سورة الفتح: 10.

([119]) يُنظر: فتوح الغيب: 14/ 383.

([120]) سورة النساء: 80.

([121]) الكشّاف: 26/ 1025، ويُنظر: مجمع البيان: 9/ 144، وفتوح الغيب: 14/ 382-384، والبحر المحيط: 8/ 92، والبحر المديد: 5/ 389.

([122]) فتوح الغيب: 14/ 382-383، ويُنظر: مفتاح العلوم للسّكّاكي: 388.

([123]) يُنظر: روح المعاني: 26/ 97.

([124]) الميزان: 18/ 279، والآية من سورة الأنفال: 17.

([125]) يُنظر: مشكل إعراب القرآن: 676، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1165، وفتوح الغيب: 14/ 383، الدرّ المصون: 9/ 711، وروح المعاني: 26/ 97.

([126]) روح المعاني: 26/ 97.

([127]) التحرير والتنوير: 16/ 158.

([128]) يُنظر: المفردات في غريب القرآن: 551، ومفاتيح الغيب: 28/ 87، ولسان العرب: 6/ 4954.

([129]) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1165، وأنوار التنزيل: 5/ 127، وفتوح الغيب: 14/ 383، والدرّ المصون: 9/ 711، وإرشاد العقل السليم: 8/ 106، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: 4/ 1209.

المصادر والمراجع

أولا . القرآن الكريم

ثانيا . الكتب المطبوعة:

- **أحكام القرآن**، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصّاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، 1412 هـ -1992م.

• **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)**، لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، (ت 982 هـ)، مصوّرة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

• **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، (1325 هـ – 1393 هـ)، دار علم الفوائد، مجمع الفقه الإسلامي، جدة – المملكة العربية السعودية.

• **إعراب القرآن المنسوب للزجّاج**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج، (ت 310 هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1402 هـ – 1982م.

• **إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحّاس**، (ت 338 هـ)، تحقيق: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت –لبنان،ط2، 1429هـ – 2008م.

• **إعراب القرآن**، المنسوب لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458 هـ) .

• **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محيي الدين الدّرويش، (ت1402 هـ)، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، اليمامة، دمشق – بيروت، دار ابن كثير، دمشق –بيروت، ط7، 1420 هـ –1999م.

• **أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي**، تأليف ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي، (ت 691 هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، [د.ط]، [د.ت].

• **البحر المحيط (تفسير أبي حيان)**، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، (ت 745 هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط1، 1413هـ – 1993م.

• **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي الحجوي ابن عجيبة الحسني الانجري، (ت 1224 هـ – 1809 م)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، القاهرة – مصر، 1419هـ – 1999م.

• **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، لمحمد علي الشوكاني، (ت1250 هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 2011م.

• **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1384هـ – 1964م.

• **البيان والتبيين**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (ت 255 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الخانجي، القاهرة – مصر، ط7، 1418 هـ – 1998م.

• **البيان في تفسير القرآن**، السيد أبو القاسم الخوئي، منشورات أنوار الهدى، مطبعة فروردين، إيران، ط8، 1401هـ–1981م.

• **تاريخ ابن خلدون**، لعبد الرحمن بن خلدون، (ت 808هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1421هـ-2001م.

• **تاريخ الأدب العربي**، لبروكلمان، نقله إلى العربية: الدكتور عبد الحليم النجار، راجع الترجمة: الدكتور رمضان عبد التواب، دار المعارف، ط2، القاهرة – مصر، 1983م.

• **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، (ت 616 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي البابي وشركاه، مصر، [د. ط]، (1976) .

• **التبيان في تفسير القرآن(تفسير الطوسي)**، (ت 460 هـ)، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، [د. ط]، [د، ت].

• **التحرير والتنوير**، للإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية، تونس، 1984م.

• **التفسير والمفسرون**، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط7، 1321 هـ – 2000م.

• **جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري)**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، (224 – 310 هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، [د. ط]، [د، ت].

• **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**، لمحمود صافي، دار الرشيد، دمشق – بيروت، مؤسسة الإيمان، بيروت – لبنان، ط3، 1416 هـ -1995م.

• **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: محمد بن علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، [د. ط]، (1952م) .

• **الخلاصة في أصول الحديث**، للحسين بن عبد الله الطيبي، (ت 743هـ)، أصدرته رئاسة ديوان الأوقاف في العراق، بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط1، 1405هـ-1985م.

• **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية**، د. مازن الوعر، دار المتنبي، 2001م.

• **دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد المالكي، المملكة المغربية، 1417هـ-1996م.

• **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني، (ت 852هـ)، تصحيح: الدكتور سالم الكرنكوي الألماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، [د. ط]، [د، ت].

• **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، (ت 756 هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط1، (1406 هـ -1986م) .

• **دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني**، تصحيح: محمد عبده، ومحمد محمود الشنقيطي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ميدان الأزهر، مصر، ط6، (1380هـ-1960م) .

- **الدلالة والتقعيد النحوي**، دراسة في فكر سيبويه، د. محمد سالم صالح، دار الغريب، القاهرة، 2008م.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي، (ت 1270 هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت –البنان، [د.ط]، [د.ت].
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، (1032هـ–1089هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط1، 1414هـ–1993م.
- **الصاحبي**، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت 395 هـ)، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت – لبنان، ط1، 1414هـ–1993م.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو – محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة – مصر.
- **علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي**، د. هادي نهر، دار الأمل، الأردن، ط1، 1427 هـ – 2007م.
- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**، وهو حاشية الطيبي على الكشّاف، للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، (ت 743 هـ)، مقدمة التحقيق: إياد أحمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، 1434 هـ –2013م.
- **الكشّاف(تفسير الزمخشري)**، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ)، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلّق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت –لبنان،ط3، 1430هـ – 2009م.
- **كشف الظنون**، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، [د، ط]، [د، ت].
- **الكشف والبيان(تفسير الثعلبي)**، لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي النيسابوري، (ت 427 هـ)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (1422هـ–2002م) .
- **الكُنى والألقاب**، لعبّاس القمّي، (ت 1359هـ)، مؤسسة النسر الإسلامي، قم المقدسة – إيران، ط1، 1425هـ.
- **لسان العرب**، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي الأنصاري (ت711هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير وزميله، دار المعارف، مصر، طبعة جديدة.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.
- **المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم**، أ.د. أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، 1426هـ.

- **مجمع البيان في تفسير القرآن**، لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار العلوم، بيروت – لبنان، ط1، 1426 هـ – 2005م.
- **محاضرات في أصول الفقه**، د. عبد الجبار الرفاعي، دار الكتاب الإسلامي، ط2، 2003م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، مطابع الأهرام التجارية – قليوب، القاهرة – مصر، (1415هـ-1994م)، [د،ط].
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، للقاضي أبي محمد عبد الله بن غالب بن عطية الأندلسي، (ت 546 هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ – 2001م.
- **مشكل إعراب القرآن**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (355– 437 هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان (1405 هـ – 1984م) .
- **معالم التنزيل (تفسير البغوي)**، لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت 516 هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط1، 1423هـ-2002م.
- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت 207 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ – 1983م.
- **معاني القرآن**، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الوسط، (ت 215 هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1411هـ – 1990م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج، (ت 310 هـ)، شرح وتحقيق: دكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، (1408هـ – 1988م) .
- **معيد النعم ومبيد النقم**، تاج الدين السبكي، (ت 771 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، أبو زيد شلبي، محمد أبو العيون، دار الكتاب العربي، القاهرة – مصر، ط1، 1367هـ-1948م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، (ت 761هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية: 21، ط1، الكويت، 1423هـ – 2002م.
- **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، (ت 604 هـ)، تحقيق: دار الفكر، بيروت – لبنان، ط1، 1401هـ – 1981م.
- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998م.
- **مفتاح العلوم**، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، (ت 626 هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1407هـ – 1987م.

• **المفردات في غريب القرآن**، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، (ت 502 هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

• **الميزان في تفسير القرآن، للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي**، مؤسسة الأعلمي، بيروت – لبنان، ط1، 1417 هـ –1997م.

• **النحو والدلالة**، مدخل إلى دراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 1420 هـ – 2000م.

• **نهج البلاغة**، لابن أبي الحديد المعتزلي، شرح: الشيخ محمد عبده، انتشارات لقاء، قم – إيران، ط1، 1425هـ – 2004م.

• **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1951م.

• **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، (ت 468 هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق –سوريا، الدار الشامية، بيروت – لبنان، ط1، 1415 – 1995م.

ثالثا– الرسائل والأطاريح:

• **تعدّد المعنى النحوي الوظيفي، دراسة في التركيب والدلالة**، آلاء محمد يعقوب صعنون، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2004م.

• **دَواعي اِحتماليّةِ الدَّلالةِ النحويَّة في القرآنِ الكريمِ**، شعلان عبد علي سلطان، جامعة بابل، العراق، 1430 هـ– 2009م.

رابعا– الأبحاث:

• **أسباب التعدّد في التحليل النحوي**، د. محمود حسن الجاسم، مجلة جامعة حلب– كلية الآداب– قسم اللغة العربية، 1996، العدد: 21.

• **التعدد الإعرابي**، مفهومه وأسبابه، حسن عبيد المعموري، وكرار إبراهيم عيسى، مجلة جامعة بابل للعلوم التربوية والإنسانية، المجلد 28، العدد9، 2020م.

• **الحدود في النحو**، الرماني، علي بن عيسى، (ت 386هـ)، تحقيق: بتول قاسم ناصر، ط1، مجلة المورد، المجلد 23، العدد الأول، 1416 هـ – 1995م.

• **الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية**، د. عبد القادر مرعي الخليل، جامعة مؤتة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد، الأول، 1992.